مفروضها ايضا اعتباريا فلا وجه للمتضايفين ههنا في الخارج بل في الذهن وهما معا فيه فالتكافؤ بين الحقيقيين وكذا بين المشهورين المعتبرين باق بحاله
واما معروضهما اذا اخذا وحدهما فقد يتكافآن كالمالك والمملوك والاب والابن وليس كلامنا في ذات المعروض وحده كما نبهناك عليه الخاصة الثانية وجوب
التكافؤ في النسبة ويعبر عنه اي عن التكافؤ في النسبة بالانعكاس ويقال الخاصة وجوب الانعكاس وهو ان الحكم باضافة كل من المتضايفين الى صاحبه من حيث كان
هو مضافا اليه يعني اذا اخذ ذات كل واحد من المتضايفين من حيث انه مضاف لصاحبه ونسب احدهما الى الاخر وجب ان ينعكس هذه النسبة فينسب الاخر
اليه ايضا فلما ان الاب اب الابن فالابن ابن الاب وانما اعتبرنا الحيثية وقلنا من حيث كان مضافا اليه لانه اذا لم يراع هذه الحيثية لم يجب الانعكاس فانك اذا قلت
هذا اب الانسان لم يلزم ان هذا انسان لاب والحاصل ان هذه الخاصة انما هي للمضاف المشهوري اعني المعروض المأخوذ من حيث انه معروض لعارضه كالاب
والابن والعالم والمعلوم والعاشق والمعشوق حتى اذا نسب احد المشهورين الى صاحبه وجب انعكاس هذه النسبة واما المضاف الحقيقي فلا نسبة فيه حتى يتصور
الانعكاس اذ لا معنى لقولك الابوة ابوة البنوة وفي قيد الحيثية اشارة الى ذلك لمن كان قلب فتذكر وقد يصعب رعاية قاعدة الانعكاس فيما اذا لم يكن له
اي للمضاف من الجانب الاخر اسم كالجناح فانه اسم لاحد المتضايفين ماخوذا مع اضافته وليس للمضاف الاخر اعني الطير اسم كذلك فيقال الجناح جناح
الطير ولا يقال الطير طير الجناح وان شئت رعاية قاعدة الانعكاس ههنا فاعتبر اي المضاف من الطرف بلفظ دال على النسبة كذي الجناح فانه يجب الانعكاس
ح والضابط في طريق معرفة الانعكاس ان يجمع اوصاف كل واحد من الطرفين ونظرها فاي وصف وجدته بحيث اذا وضعته ورفعت ما عداه بقيت
الاضافة بينهما واذا رفعته ووضعت غيره مكانه لم يبق تلك الاضافة فذلك الوصف هو الاضافة الحقيقية فاذا عبرت عن كل واحد من الطرفين بما يدل عليه
ماخوذ مع الاضافة الحقيقية سواء كان لفظا مفردا او مركبا ونسبت احدهما الى الاخر انعكست تلك النسبة قطعا المقصد الثالث الاضافة لا تستقل
لوجودها اي ليس لها وجود مستقل ليتصور بعينها بنفسها بل وجودها ان يكون امرا لاحقا للاشياء فيكون تحصلها او تخصصها تبعا لتحصل طرفيها للغير وتخصصه
ونفهم ذلك اي تحصلها تبعا للحوق تارة بان يوجد الملحوق والاضافة معا فيعين الاضافة على حسب تعين الملحوق واللحوق وليس ذلك الملحوق على هذا الوجه هو المقول بل
هو امر مركب من المقولة ومن معروضها وتارة بان يوجد الاضافة مقرونا بها اللحوق الخاص كشيء واحد مقيد عارض لذلك الملحوق وهذا نوع الاضافة وتحصلها فالمشابهة
وهو الاتحاد والموافقة في الكيف غير الكيف المتحد الموافق فاذا اعتبرنا الاتحاد والموافقة من حيث انه في الكيف كان نوعا من الاضافة متحصلا بحسب لحوقه للكيف وكذا
الحال في المساواة والمماثلة ثم الاضافة اذا كانت في طرف محصلة كانت في الطرف الاخر محصلة ايضا على حسب تحصل الطرف الاول شخصا كان او نوعا ويلزمه بسبب
استلزام نقيض اللازم نقيض الملزوم انها اذا كانت في طرف مطلقة اي غير محصلة مع الطرف الاخر مطلقة ايضا فالنصف المطلق في مقابلة النصف المطلق وهذا
النصف في مقابلة هذا الضعف فظهر ان اي المضافين عرف بالتحصل والتعبير عرف الاخر لكن هذا اذا حصلنا بنفس الاضافة الحقيقية كالنصفية والضعفية
واما اذا حصلنا موضوعها فقط لم يلزم تحصيل المضاف المقابل له فتحصل الرأس حتى يصير هذا الرأس لا يوجب تعين من له الرأس يعني ان الراسية اضافة عارضة
لعضو مخصوص بالقياس الى ذي الرأس فاذا حصلنا ذلك العضو من حيث انه جوهر معين حتى صار هذا الرأس لم يلزم تحصيل الشخص الذي هو ذو الرأس نعم اذا حصلنا
الراسية التي هي الاضافة الحقيقية حتى يصير هذا الرأس وجب ان يحصل الاضافة في الطرف الاخر فيكون الرأس وذو الرأس معينين ح المقصد الرابع يلحق
الاضافة تقسيمات من وجوه الاول اما ان يتوافق الاضافة من الطرفين كالجوار والاخوة واما ان يتخالف كالابن والاب فان البنوة والابوة متخالفان في الماهية
والمخالف اما محدود كالضعف والنصف فان ضعفية شيء واحد يكون بالقياس الى واحد اخر لا الى امور كثيرة وكذا النصفية او لا محدود كالاقل والاكثر فان
اقلية شيء واحد قد تكون بالقياس الى اشياء متعددة وكذا الاكثرية الثاني انه قد تكون الاضافة لصفة موجودة في كل واحد من المتضايفين كالعشق فانه لا دراك
العاشق وجمال المعشوق فكل واحد من العاشقية والمعشوقية انما يثبت في محلها بواسطة صفة موجودة فيه او لصفة في احدهما فقط كالعالمية
فانها لصفة موجودة في العالم وهو العلم دون المعلوم وهو متصف بالمعلومية من غير ان يكون له صفة موجودة يقتضي اتصافه بها والا فللمعدوم بكونه
معلوما صفة موجودة وقد لا تكون الاضافة لصفة حقيقية اصلا اي في شيء من الطرفين كاليمين واليسار اذ ليس للمتيامن صفة حقيقية لها صار متيامنا
وكذلك المتياسر الثالث قال ابن سينا تكاد الاضافة تنحصر في اقسام في المعادلة كالغالب والقاهر والمانع وفي الفعل والانفعال كالقطع والكسر وفي المحاكاة كالعلم والمعلوم
وفي الاتحاد كالمشابهة والمجاورة والمماثلة والمساواة واعلم ان المنقول في المباحث المشرقية من كلامه هو هكذا يكاد تكون الاضافات منحصرة في اقسام المعادلة والتي بالزيادة والتي

بالفعل

بالفعل والانفعال ومصدرهما من القوة والتي بالمحاكاة فاما التي بالزيادة فاما من الكم وهو ظ واما من القوة فكالغالب والقاهر والمانع واما التي بالفعل والانفعال فكالاب
والابن والقاطع والمنقطع واما التي بالمحاكاة فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان العلم يحاكي هيئة المعلوم والحس يحاكي هيئة المحسوس على ان ذلك لا يضبط
تقريره ولا يلتبس عليك انه لو يدل في عبارة الكتاب لفظ المعادلة بلفظ الزيادة لتطابق المقولات بحسب المعنى اذ يكون في قوله فذو الاتحاد وانما مقام
المعادلة واما وقوع الخبر موقع الحس فلا بأس به لان الخبر ايضا يحاكي هيئة المخبر عنه الرابع الاضافة قد تعرض للمقولات كلها بل للواجب تع كالاول فالجوهر كالاب
والابن والكم كالصغير والكبير من المقادير والقليل والكثير من الاعداد والكيف كالاحر والابرد والمضاف كالاقرب والابعد والاين كالاعلى والاسفل ومتى كالاقدم
والاحدث والوضع كالاشد انحناء وانتصابا والملك كالاكسى والاعرى والفعل كالاقطع والانفعال كالاشد تنحنحا الخامس قد يكون لها من الطرفين اسم اي يكون لها
باعتبار كل واحد من طرفيها اسم مخصوص بذلك الطرف كالابوة والبنوة او من احدهما فقط كالمبدئية او لا يكون لها اسم مخصوص بشيء من طرفيها كالاخوة السادس قد
يوضع لها ولموضوعها اسم فيه ذلك الاسم عليها بالتضمن سواء كان اسما مشتقا كالعلم او غير مشتق كالجناح المقصد الخامس من اقسام المضاف التقدم والتأخر
قال الحكماء التقدم على خمسة اوجه الاول التقدم بالعلية كتقدم المضيء على الضوء وتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم فان العقل يحكم بانه يحرك الاصبع فيحرك الخاتم ولا
عكس اذ لا يصح ان يقال يحرك الخاتم فيحرك اليد وليس ذلك اي تقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم بالزمان والا لزم التداخل فانه اذا تحرك الاصبع في زمان وكان الخاتم في ذلك الزمان
باقيا على حيزه لم يتحرك اصلا لزم تداخل الجسمين ولا بالذات فان حركة الاصبع لها ذات منفصلة عن حركة الخاتم وليست داخلة في حركته دخول الواحد في الاثنين حتى يكون تقدمها عليها
تقدما ذاتيا وظ ان هذا التقدم ليس بالشرف ولا بالرتبة بل هو بالعلية لان وجودها اي وجود حركة الاصبع اتم واكمل في نفسه فاذا وجب لذلك وجودها اي وجود
حركة الخاتم كان الضوء القوي الحامل يوجب ضوءا ضعيفا ناقصا فيما يقابله بحسب استعداده فيست لذلك بينهما ترتب عقلي وهذا التقدم بالعلية الثاني التقدم
بالذات كتقدم الواحد على الاثنين فانه لا يعقل ذات الاثنين وهو ذات هذا الواحد وذاك الواحد معا ولا يتم له اي للاثنين ذات الا بذاتها سواء فرض لها وجود ام لا بل
ذلك حكم له باعتبار ذاته وصفته من حيث هي بخلاف الاول فانه حكم باعتبار الوجود لا باعتبار الماهية في نفسها وقد ظهر مما ذكر ان التقدم الذاتي المسمى بالتقدم الطبيعي
مخصوص بجزء الشيء بقياسه الى كلي دون سائر علله الناقصة المشهور في كتب القدم ان المحتاج اليه في وجود المحتاج كان متقدما عليه بالعلية كالمؤثر المستجمع
لشرائط التأثير وارتفاع الموانع وان لم يكن كذلك كان متقدما عليه بالذات والطبع وعلى هذا كان التقدم الطبيعي شاملا للعلل الناقصة كلها وهم يطلقون التقدم الذاتي
على القدر المشترك بين التقدم العلي والتقدم الطبيعي وهو الترتب العقلي الناشئ من الاحتياج المصحح لاستعمال الفاء بينهما داخلة على المحتاج الثالث التقدم بالزمان كتقدم
موسى على عيسى عم فانه ليس لذات موسى ولا لشيء من عوارضه الا الزمان فمعناه ان موسى وجد في زمان ثم انقضى ذلك الزمان وجاء زمان اخر وجد فيه عيسى فالتقدم ههنا
صفة للزمان اولا وبالذات ومغايرة للاولين بينة اذ ليس شيء منهما راجعا الى الزمان بل الاول باعتبار الوجود والاحتياج فيه والثاني باعتبار ذات الشيء وماهيته
الرابع التقدم بالشرف كما لابي بكر على عمر رض الخامس التقدم بالرتبة بان يكون المتقدم اقرب الى مبدأ معين والترتب اما عقلي كما في الاجناس المترتبة على سبيل
التصاعد والانواع الاضافية المترتبة على سبيل التنازل فان كل واحد من هذه الامور المترتبة واقع في مرتبة بحكم العقل باستحالة وقوعه في غيرها او وضعي وهو ان يمكن
وقوع المتقدم في مرتبة المتأخر كما في صفوف المسجد ويختلف ذلك اي التقدم الرتبي حيث يصير المتقدم متأخرا والمتأخر متقدما بما يجعله انت مبدأ فقد يبتدئ
من المحراب فيكون الصف الاول متقدما على الصف الاخير وقد يبتدئ من الباب فينعكس الحال وقس على ذلك حال الاجناس فانك اذا جعلت الجوهر
مبدأ كان الجسم متقدما على الحيوان وان جعلت الانسان مبدأ فبالعكس وقال المتكلمون فيها نوع اخر من التقدم مغاير للوجوه الخمسة المتقدمة كما لاجزاء الزمان بعضها
على بعض مثل تقدم الامس على اليوم واليوم على الغد فانه ليس تقدما بالعلية ولا بالذات لعدم الاقتران واستحالته فيما بين اجزاء الزمان مع ان المتقدم والمتأخر في هذين النوعين من التقدم لا يجوز
اجتماعهما بل يجب الا بالشرف والرتبة وهو ظ فان الامس واليوم مثلا متشابهان في الفضيلة وليس بين اجزاء الزمان ترتب عقلي ولا وضعي بل يقال امتناع الاجتماع كاف لنا في نفي هذه الاربعة ولا
بالزمان والا لزم التسلسل اللازم بان يكون كل زمان متقدما اخر وقد ابطلنا ذلك بوجهين في مباحث الزمان وقد يجاب عنه بان ذلك التقدم الذي بين اجزاء الزمان هو التقدم بالزمان اعني التقدم الذي لا يجامع التقدم
المتأخر وانه اي هذا التقدم الذي بيناه التقدم الزماني لا يعرض اولا وبالذات الا للزمان فاذا اطلقناه على غيره كان ذلك تقدما بالعرض لا بالذات كما حققناه في تقدم موسى عم على عيسى عم كما ان القسم يعرض للكم
عروضا ذاتيا فاذا عرضت لغيره كان بواسطة الكم ولا يوجب للكم كما اخر فكذلك ههنا اذا قلنا لغير الزمان انه متقدم هذا التقدم اردنا ان زمانه متقدم ويوجب ذلك ان يكون للزمان زمان وقد مر في مباحث
الزمان نوع تفصيل لهذا المقام وهذا الذي ذكرناه اعني القسم السادس من التقدم مبني لابحاث كثيرة بين الطائفتين منها ان الحكماء لما جعلوا راجعا الى التقدم بالزمان ادعوا تقدم الزمان المستلزم لقدم الحركة والمتحرك اذ لو كان حادثا لكان